لمناسبة الأول من أيار: تصاعد الأصوات الرسمية والنقابية المطالبة بتحرك عاجل لحماية حقوق العمال

رام الله- الحياة الجديدة- في ظل تصاعد الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يواجهها شعبنا، تتصاعد الدعوات الرسمية والنقابية المطالِبة بتحرّك دولي عاجل لحماية حقوق العمال وضمان سبل عيش كريمة لهم.

«فتح»: العمال رافعة للمشروع الوطني وركيزة لبناء الدولة

وأكّدت حركة التحرير الوطنيّ الفلسطينيّ «فتح» أنّ العمّال الفلسطينيين رافعة من روافع المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ، وركيزة من ركائز البناء والتنمية لدولة فلسطين المستقلّة كاملة السّيادة وعاصمتها القدس.

وأضافت «فتح» في بيان صادر عن مفوضيّة الإعلام والثقافة والتعبئة الفكريّة، أنّ هذا اليوم يأتي في مرحلة دقيقة يتعرّض فيها شعبنا لأعتى حرب إبادة تتخذ من الحصار الاقتصاديّ والماليّ، وإعاقة مسار التنمية، وتقويض البنى الاقتصاديّة والاجتماعيّة وسائل لفرض مخططات التهجير والضم.

وبينت أنّ الاحتلال الإسرائيليّ يواصل حرب الإبادة والتدميرَ الممنهج لكافّة مقوّمات الحياة؛ من خلال استخدام أفظع أساليب الإرهاب والقتل والتدمير والتنكيل، يضاف إلى ذلك؛ تدمير البنى التحتيّة والمرافق العامّة، وتقويض الاقتصاد الوطنيّ الفلسطينيّ في سعي منه لفرض مخططاته الاستعماريّة كمخططي الضمّ والتهجير، عبر خلق المناخات المعيشيّة والاقتصاديّة الطاردة، وعرقلة مسارات التنمية الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ.

وأشارت إلى أنّ العمال الفلسطينيين يتعرّضون لانتهاكات جسيمة، تتمثّل؛ بالاعتداءات والاستهدافات من قبل جيش الاحتلال وشرطته، والاعتقالات وعرقلة الوصول إلى أماكن عملهم.

وطالبت المجتمع الدولي والمنظّمات الدولية والحقوقيّة ذات الصّلة بإلزام منظومة الاحتلال الاستعماريّة بوقف انتهاكاتها السافرة بحقّ العمّال الفلسطينيين، والانصياع للقانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات ذات الصّلة.

ووجّهت «فتح» التحية إلى عمّال فلسطين الذين يجسّدون بكدحهم وكدّهم وكفاحهم إرادة شعبنا وتوقه التاريخيّ إلى الحُريّة والاستقلال، مثنيةً دور النقابات العمّاليّة التاريخيّ والطليعيّ في الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، مردفةً أنّ شعبنا بكافّة مكوّناته وشرائحه لن يستكين حتّى انتزاع حقوقه الوطنيّة المشروعة، وتجسيد دولته كاملة السّيادة وعاصمتها القدس.

أبو هولي يدعو إلى الضغط على الاحتلال لفتح المعابر وضمان حرية الحركة والعمل دون قيود

وقال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي إن العامل الفلسطيني شكّل على الدوام نموذجا للصمود الوطني والإرادة التي لا تنكسر، رغم ما يتعرض له من استهداف مباشر لحقه في العمل والحياة الكريمة.

وأكد أبو هولي في بيان، أن العمال الفلسطينيين لم يتوانوا عن أداء دورهم الوطني والإنساني الطليعي في أحلك الظروف؛ سواء في مخيمات اللجوء أو في المدن والقرى الصامدة، متمسكين بحقهم المتأصل في البقاء فوق أرضهم، والذود عن هويتهم الوطنية في مواجهة سياسات الاقتلاع والتهميش والحصار الممنهج.

وشدد على أن الأول من أيار لهذا العام يتجاوز كونه مناسبة عمالية رمزية، ليكون صرخة مدوية في وجه الضمير العالمي الصامت، ومطالبةً بوقف حرب الإبادة والتهجير التي تستهدف الوجود الفلسطيني، والتي راح ضحيتها الاف العمال.

وأشار إلى أن العمال الفلسطينيين يواجهون حربًا مفتوحة تستهدف لقمة عيشهم وحقهم في العمل والتنقل والحياة الآمنة، من خلال سياسات الاحتلال القائمة على الإغلاق والحصار ومنع الحركة وتدمير القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، إلى جانب الاستهداف المتواصل للبنية التحتية ومصادر الرزق.

وأوضح أن مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين خاصة في المخيمات فقدوا مصادر رزقهم وباتت أماكن عملهم حطاماً نتيجة العدوان المتواصل والحصار الجائر؛ إلا أنهم يسطرون نموذجاً استثنائياً في الصمود، متمسكين بإرادة البناء والبقاء فوق الركام، رغم محاولات سحق مقومات حياتهم اليومية.

وأضاف أن مخيمات اللاجئين تشهد ارتفاعًا خطيرًا وغير مسبوق في معدلات الفقر والبطالة، حيث تجاوزت نسبة البطالة في أوساط اللاجئين داخل المخيمات أكثر من 80٪، في ظل انهيار اقتصادي واسع وفقدان عشرات آلاف الأسر الفلسطينية لمصادر دخلها، الأمر الذي يهدد بانفجار اجتماعي وإنساني خطير.

وحذر أبو هولي من التداعيات الخطيرة للأزمة المالية التي تواجه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، وانعكاساتها المباشرة على برامج الإغاثة والتشغيل والتعليم والصحة، مؤكدا أن أي تقليص في خدمات الوكالة سيؤدي إلى مضاعفة معاناة اللاجئين الفلسطينيين وارتفاع معدلات الفقر والبطالة داخل المخيمات، مؤكدا أن الهجمة على «الأونروا» تهدف بالأساس تصفية قضية اللاجئين وزيادة معاناة آلاف العمال والموظفين الذين يشكلون العمود الفقري لتقديم الخدمات الأساسية لملايين الفلسطينيين.

وشدد على أن حماية العمال الفلسطينيين وتعزيز صمودهم يتطلبان تحركًا دوليًا عاجلًا لوقف العدوان، وفتح آفاق العمل والحياة الكريمة، ودعم الاقتصاد الفلسطيني ومشاريع التشغيل، بما يحفظ كرامة الإنسان الفلسطيني وحقه في العيش بحرية وأمان.

ودعا المجتمع الدولي والدول المانحة ومؤسسات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والاتحادات النقابية في العالم إلى تحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية والأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، والتحرك العاجل لتوفير الحماية للعمال الفلسطينيين، ودعم وكالة الأونروا، وإطلاق برامج تشغيل طارئة ومستدامة تستهدف الشباب والخريجين والعمال في المخيمات الفلسطينية، بما يساهم في الحد من البطالة والفقر وتعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين، والضغط على الاحتلال لوقف جرائمه، وفتح المعابر، وضمان حرية الحركة والعمل للعمال الفلسطينيين دون قيود مشدداً على ضرورة تكاتف كافة الجهود الوطنية والمؤسساتية لتوفير شبكات أمان اجتماعي ودعم طارئ للعمال وعائلاتهم، لتمكينهم من الثبات فوق أرضهم.

مؤسسات الأسرى: الاحتلال يرتكب جرائم منظمة بحقّ العمال

وقالت مؤسسات الأسرى إنّ منظومة الاحتلال تواصل ارتكاب جرائم ممنهجة وواسعة النطاق بحقّ العمال الفلسطينيين، وذلك في سياق جريمة إبادة شاملة تستهدف الشعب الفلسطيني بكافة مكوّناته، حيث تُشكّل فئة العمال هدفًا مباشرًا لسياسات القمع والاعتقال التعسفي والتنكيل، والتعذيب في مراكز الاحتجاز المختلفة، وصولًا إلى قتلهم عبر عمليات إعدام ميدانية.

وأكدت المؤسسات في بيان، أنّ ما يتعرض له العمال الفلسطينيون من حملات اعتقال جماعية، وما يرافقها من تنكيل ممنهج وإهانة متعمدة منذ لحظة الاعتقال، يُشكّل انتهاكا جسيما للحقوق الأساسية المكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما الحق في الحرية والأمان الشخصي، والحماية من الاعتقال التعسفي، وذلك يمثل انتهاكا صارخا لحقهم في العمل وكسب الرزق في ظروف تحفظ الكرامة الإنسانية، كما نصّ عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأوضحت المؤسسات أنّ هذه الانتهاكات لا تقف عند حدود الحرمان التعسفي من الحرية، بل تمتد لتشمل احتجاز العمال لفترات طويلة في ظروف لا إنسانية ومهينة، إلى جانب ما يتعرضون له من إذلال وتنكيل جسدي ونفسي، بما يُشكّل خرقًا فاضحًا لأحكام اتفاقيات جنيف، وانتهاكًا مباشرًا للحظر المطلق للتعذيب وسائر ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، كما ورد في اتفاقية مناهضة التعذيب، وهو حظر مطلق لا يجوز تقييده أو تبريره تحت أي ظرف.

وشدّدت على أنّ الجرائم المرتكبة بحقّ العمال الفلسطينيين، بالنظر إلى طابعها الواسع النطاق والممنهج، وما تنطوي عليه من اعتقال تعسفي جماعي، واحتجاز طويل في ظروف لا إنسانية، وتنكيل وإهانات تمسّ الكرامة الإنسانية، ترقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفقا للمعايير والأركان القانونية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالمعاملة القاسية، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والاحتجاز غير القانوني، والاضطهاد الموجّه ضد فئة مدنية محددة.

وأشارت المؤسسات إلى أنّ سلطات الاحتلال تستخدم ذريعة «الدخول دون تصاريح» كأداة لتبرير ملاحقة آلاف العمال واعتقالهم والتنكيل بهم، سواء في الأراضي المحتلة عام 1948 أو في القدس المحتلة، حيث تترافق هذه السياسات مع اعتداءات جسدية مباشرة، وعمليات إذلال ممنهجة، واحتجاز في ظروف قاهرة تهدف إلى كسر إرادتهم وتجريدهم من إنسانيتهم.

وترى المؤسسات أنّ هذه الجرائم لا يمكن فصلها عن البنية الاستعمارية الشاملة التي يديرها الاحتلال، والتي تقوم على السيطرة على الموارد، وتقييد حرية الحركة، وعزل التجمعات الفلسطينية، وحرمان الشعب الفلسطيني من أبسط حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها الحق في العمل والحياة الكريمة.

وأكدت المؤسسات أنّ استمرار هذه الجرائم يجري في ظل تواطؤ دولي وعجز ممنهج، الأمر الذي يوفّر غطاءً فعليًا للاحتلال لمواصلة انتهاكاته دون مساءلة، ويُكرّس حالة الإفلات من العقاب.

وطالبت مؤسسات الأسرى المجتمع الدولي، وكافة الهيئات الحقوقية والقضائية الدولية، بالتحرك العاجل والجاد لمحاسبة قادة الاحتلال على جرائمهم، وفرض عقوبات رادعة تضع حدًا لهذه الانتهاكات الجسيمة.

كما دعت إلى اتخاذ خطوات عملية وملموسة لوقف جريمة الإبادة الجماعية المستمرة بحقّ الشعب الفلسطيني، ووقف العدوان الشامل، وضمان توفير الحماية الدولية الفاعلة.

وأكدت المؤسسات أنّ إفلات الاحتلال من العقاب لم يعد مجرد إخفاق قانوني، بل يُشكّل شراكة فعلية في الجريمة، وتقويضًا خطيرًا لمنظومة العدالة الدولية برمّتها.

اتحاد المرأة: العاملات بين الحصار والاستغلال

وأكد الاتحاد العام للمرأة أن العاملات الفلسطينيات يواجهن واحدة من أقسى مراحل الاستغلال والتهميش في ظل العدوان الهمجي والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، حيث تتقاطع سياسات الاحتلال مع واقع التمييز ضد العاملات بما يهدد حقوق العاملات في العمل الكريم.

وقال الاتحاد في بيان صدر عنه، إن التقديرات تُشير إلى أن مشاركة النساء الفلسطينيات في سوق العمل لا زالت متدنية بل تعتبر من بين الأدنى عالميا بعدم تحاوزها معدل 19٪ فيما ترتفع معدلات البطالة بين الخريجات الجامعيات بشكل خاص، وتتعرض العاملات لأجور متدنية، وانعدام الحماية الاجتماعية، وضعف التمثيل في مواقع القرار النقابي والاقتصادي.

وأكّد أن الاحتلال الاستعماري يتحمل المسؤولية الأساسية عن تدمير الاقتصاد الفلسطيني وجعله تابعا من خلال ربطه بالاقتصاد الإسرائيلي وبواسطة فرض الحصار والإغلاق، داعيا النقابات والمؤسسات إلى تعزيز تمثيل النساء في مواقع صنع القرار والرقابة على ظروف العاملات في مواقع العمل، مطالبا العمل على حفظ كرامة العاملات كجزء لا يتجزأ من كرامة الشعب الفلسطيني كون النضال من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو جزء أصيل من معركة الحرية.

عمال فلسطين.. حين يصبح البحث عن العمل رحلة نحو الموت

محافظات- وفا- إسراء غوراني- خلال الأشهر الأخيرة، لم يخلُ أي يوم من أخبار متتابعة عن ملاحقة أو اعتقال أو إصابة عمال فلسطينيين، أثناء محاولتهم الدخول إلى أراضي الـ48 للعمل من خلال جدار الفصل والتوسع العنصري في بلدة الرام شمال القدس المحتلة.

وترافق هذه الأحداث عادة مع مشاهد موثقة وصور دموية للعمال وهم ينزفون على الجدار إثر إصابتهم برصاص الاحتلال، في صورة قاتمة ولدت من واقع هو الأصعب على العامل الفلسطيني، الذي وجد نفسه مضطرا للتعامل مع مخاطر يومية أعادت تشكيل مأساته المتفاقمة منذ عامين ونصف العام تزامنا مع حرب الإبادة على قطاع غزة.

فجوة خطيرة

هذه المشاهد اليومية باتت توضح حجم الفجوة بين العمال في العالم وبين العامل الفلسطيني الذي تقزّمت مطالبه بسبب انتهاكات الاحتلال، فبينما يستغل العالم مناسبة اليوم العالمي للعمال الذي يصادف الأول من أيار للمطالبة بتحصيل حقوق عمالية إضافية مثل رفع الحد الأدنى للأجور، يجد العامل الفلسطيني نفسه يطالب بحقه في العمل والحصول على لقمة العيش التي يواجه الموت في سبيلها.

الشهيد يوسف عقل من بلدة بديا غرب سلفيت واحد من العمال الذين فقدوا حياتهم خلال الأشهر الأخيرة، في سبيل الوصول إلى لقمة العيش، بعد إطلاق قوات الاحتلال الرصاص عليه خلال محاولته عبور جدار الفصل والتوسع العنصري في الرام.

في 23 كانون الأول/ ديسمبر الماضي استشهد عقل في المستشفى بعد أن مكث عشرة أيام في العناية المكثفة جراء إصابته الخطيرة برصاص الاحتلال في طرفيه السفليين.

وبعد مرور ما يزيد عن أربعة أشهر على استشهاد عقل، ما زال شقيقه هيثم، الذي كان برفقته لحظة إصابته، يروي بمرارة أدق تفاصيل ذلك اليوم.

يقول هيثم في حديثه: «توجهنا إلى بلدة الرام للدخول إلى أراضي الـ48 من أجل العمل برفقة عشرات العمال، وبدأنا بصعود السلم على الجدار تباعا».

ويضيف: «عند وصولنا إلى أعلى الجدار أنا وشقيقي يوسف الذي كان يسبقني ببضع درجات فوجئنا بأصوات إطلاق الرصاص، فشرعنا بالنزول سريعا عن السلم، أصبحت في أسفل السلم وكان يوسف ينزل من أعلى ببطء حيث أصيب في ساقيه، خفت عليه من السقوط فعدت نحوه لأساعده في النزول».

ويتابع: «نزف يوسف الكثير من الدماء على السلم وقمنا بنقله على الفور إلى المستشفى، هناك مكث عشرة أيام قبل استشهاده».

كان يوسف يعمل في الداخل منذ قرابة خمس سنوات سابقا، لكن مع اندلاع حرب الإبادة على قطاع غزة وإيقاف تصاريح العمال فقد مصدر رزقه الأساسي، ومكث ستة أشهر دون عمل.

ومع تزايد الوضع الاقتصادي سوءا وأمام احتياجات أسرته والتزاماته المادية، بدأ يوسف وهو أب لطفلين بالمخاطرة والدخول عن طريق جدار الفصل والتوسع العنصري، حيث كان يغيب قرابة شهر في العمل ويعود عدة أيام إلى منزله، ثم يعاود الكرة حتى أصيب وارتقى في آخر مرة.

قصة يوسف تكررت خلال عام 2025 مع 18 عاملا استشهدوا خلال محاولتهم الوصول إلى عملهم، فيما استُشهد أكثر من 50 عاملا منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 وحتى الآن، عدا عن تسجيل العديد من الإصابات، وفقا لإحصائيات الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

واقع مرير

لا تقتصر خطورة الواقع الذي يعيشه العمال على الموت أو الإصابة أو الاعتقال، فمن نجا من كل ذلك يواجه واقعا لا يقل قسوة، فالشريحة الأكبر من العمال تواجه ظروفا معيشية صعبة للغاية منذ عامين ونصف، تتلخص في انعدام مصادر الدخل حتى أنهم لا يجدون ما يسدون به أبسط احتياجات أسرهم.

أبو محمد (52 عاما) من محافظة طوباس، الذي فقد عمله في الداخل، تحدث عن واقع معيشي صعب للغاية ومتواصل منذ عامين ونصف.

يقول أبو محمد وهو رب لأسرة مكونة من ثمانية أفراد، إنه كغيره من العمال يعيش بطالة متواصلة منذ أكثر من عامين، وهو ما أدى إلى تردي أوضاعه المعيشية، وعجزه في أغلب الأيام عن توفير أبسط احتياجات أسرته، كما أن له ابنتين في الجامعة يتخوف من عدم قدرته على إكمال تعليمهما وتوفير أقساطهما.

حاول أبو محمد على مدار عامين طرق جميع الأبواب للحصول على عمل لكن أغلب محاولاته باءت بالفشل، فسوق العمل في الضفة الغربية متهالك من تبعات التشديدات والإغلاقات والانتهاكات التي ينفذها الاحتلال يوميا بالتوازي مع حرب الإبادة على قطاع غزة، فلم يتمكن على مدار عامين من الحصول على عمل سوى بشكل متقطع ولأيام معدودة لا يكفي دخلها لسد رمق عائلته.

ورغم أنه يقيم في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، وهي منطقة زراعية كانت تستوعب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة خاصة خلال المواسم الزراعية، إلا أنه لم يجد عملا في الزراعة أيضا، كما أن نسبة كبيرة من العمال في هذا المجال فقدوا فرص عملهم، بعد إحكام سلطات الاحتلال سيطرتها وحصارها على الأغوار عبر التشديد على الحواجز وإقامة البوابات.

وتابع: إن العمال اليوم في مهب الريح، يواجهون الموت والإصابة والاعتقال، أو يواجهون مصيرا قاهرا لا يقل سوءا عن الموت بسبب انعدام مصادر الدخل.

من جهته، يشير عضو الدائرة الإعلامية في الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين سعيد عمران إلى أن قطاع العمال يواجه ظروفا قاهرة للغاية منذ أكثر من عامين، حيث حرموا من التوجه إلى أماكن عملهم في أراضي الـ48، وهو ما اضطرهم للمخاطرة بحياتهم واتباع طرق خطرة للوصول إلى الأعمال، وهذه الطرق تنتهي بعدد كبير من العمال إلى مآلات صعبة، ومنها الاستشهاد، أو الإصابة، أو الاعتقال، كما سجلت أرقام مقلقة بهذا الصدد خلال الفترة الأخيرة، حيث استشهد 50 عاملا منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

كما تطرق عمران إلى تسجيل 38 ألف حالة اعتقال منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 في صفوف العمال الفلسطينيين، منهم من يتم الإفراج عنه لاحقا، ومنهم من يتم الإبقاء عليهم في السجون وتحويلهم إلى المحاكم وفرض غرامات مالية عليهم تصل إلى 10 آلاف شيقل، وهو ما يزيد من تعقيد واقعهم.

انتهاكات جسيمة

ولا تتوقف معاناة العمال عند هذا الحد، حيث طفت على السطح أشكال أخرى من الانتهاكات بحق العمال الذين يحاولون الدخول دون تصاريح، والمتمثلة باستغلال ظروفهم من قبل المشغلين الإسرائيليين وبخس أجورهم.

فضلا عن ذلك، يتعرض العمال للاستغلال من قبل السماسرة الذي يتقاضون منهم مبالغ كبيرة لنقلهم وإيصالهم عبر طرق التهريب، وفي كثير من الأحيان يتعرضون للتهريب بطرق خطيرة على حياتهم وتمتهن كرامتهم في آن واحد، كما أنها تنتهي بهم في كثير من الأحيان للاعتقال كما حدث قبل أقل من شهر مع العمال الذين اضطروا للدخول عبر شاحنة نفايات.

وأوضح عمران أن العمال الفلسطينيين على مدار سنوات طويلة يعانون من ظروف صعبة بسبب انتهاكات الاحتلال في شتى المجالات، لكن المرحلة التي وصل إليها العامل منذ حرب الإبادة على قطاع غزة هي الأصعب والأخطر، من حيث أساليب ملاحقة العمال وتصاعد خطورتها، إضافة إلى مخططات الوزير المتطرف ايتمار بن غفير لإنشاء سجن خاص بالعمال.

وتشير الإحصاءات الأخيرة لدى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى أن «عدد العاطلين عن العمل بلغ نحو 550 ألف عامل، منهم 250 ألفا كانوا يعملون داخل أراضي الـ48، مع ارتفاع غير مسبوق في نسب البطالة، وصلت إلى 85٪ في قطاع غزة و38٪ في الضفة الغربية، ما يعكس حجم الكارثة التي تضرب سوق العمل الفلسطيني وتقوّض مقومات الحياة الكريمة للعمال».